

غلب في نفسه صدقة ثم اقدم عليه **مع** عليه الظن استحق الذم فظنوا ذلك  
هو معنى الوجود واما **سمع** فسببا في عز قريب انشاء الله **والاحاد**  
**قثمان** مسئلة ومفسر سن وسبقه المرسل في الاصطلاح قول العدل  
الذي لم يلق النبي صلعم قال رسول الله صلعم كذا وسوى كانه **تاجها** ام  
غيره وسمى رسلا كونه امرسل الجديت اي اطلقته ولم يكر من سمعه  
منه **واختلف** في قبوله والختم القبول للاجماع الصحابة على ذلك  
والاسلام ايضاً به ليل قول بعضهم ليس كل ما احدثكم به سمعته من  
رسول الله صلعم غير انكذب بوضوح بالاسمال ولم ينكر عليه ونظيره  
كثيرة كما في بساط هذه الفقه ولا يقبل الاحاد **تبعه الا الظن ويجب**  
**العمل** به في مسائل الفروع اذ كان صلعم ببعض الاحاد من العمال والسعاة  
الى النواحي لتسليح الاحكام وقد علمنا ان المجوز انهم كانوا ملكين  
مقتضى ما اتوا به وهم احاد و**بهم** العمل الصحابة رضي الله عنهم باجبا  
الاحاد فان قد تواتر اجماعهم على وجوب العمل به وذلك خبر عبد الرحمن  
عوف في حذبة الجوس فانده لما روى قوله صلعم سنوا بهم سنة اهل  
الكتاب الخبر على به عم وكذلك كتاب عمرو بن حزم في المدينة والزكاة فان  
عمل بما فيه من ان في كل اصبح عشرة الابل وكابريان في النضر ستا  
وفي البصر تسعا وفي الارباهم خمس عشرة وفي كل اصبح من الاخر عشرة  
و**عمل** ايضاً بما فيه في تفصيل لثابة للواضع وكذا عمل الصحابة خبر حمل بن مالك  
في ان النبي اذا خرج حياً وجب فيه العنة واطبقوا عليه بعد ان اختلفوا وكان

بشأن التوبة

بشأن لا شئ فيه اذا خرج حياً وكذا ايضاً علماء الصحابة بن قيس  
**قيل** وهو الاصح بن قيس في تومر بن كذا من ردية زوجها حين روي  
انك كتب اليه صلعم انه يورث امرأته القيسية في مديته زوجها واطبقوا عليه  
ايضاً بعد ان اختلفوا في ذلك وعمل على كرم الله وجهه في الجنة خبر عن القلاء  
في حكم المذني وعملت الصحابة خبر اني بكر ان الانبياء فتوا في المنزل الذي  
يوتون فيه حتى حضر رسول الله صلعم في موضع فاشبهه فدللت هذه  
الاجماع ونحوها على وجوب العمل بخبر الجاهل من وجهين احدها انها تضمنت  
الاجماع لان الصحابة رضي الله عنهم بين عامل وساكنت سكوتاً ورضوا  
المسئلة قطعية وكذا اجماع الثماني انما وان لم تواتر لفظاً فقد تواترت  
معناها وقد تواتر القدر المشترك وهو العمل بخبر الواحد كما لا يخفى و  
هذا هو الدليل الصحيح على وجوب العمل بالخبر الاحادي والله اعلم و  
لا يجوز خبر الاحاد في مسائل الاصول اي في مسائل اصول الدين  
ومسائل اصول الفقه القطعية واصول الشريعة وذلك لان هذه الا  
شياء انما يوجد فيها باليقين واخبار الاحاد لا تثمر الا الظن وهو مضطرب  
في محل العلم الا انما يرضى عايشة مرضه من ردة خبر فخذت بالميت بكاء  
اهله عليه وتلك ولا ترضوا وازمنة ورضاه في واقعه على ذلك  
ابن عباس رضي الله عنهما ونظاير ذلك كثير ولكن خبر الواحد في مثل هذه  
الامور اذا وافق الأدلة القطعية لا يكتفى في ناقله **بما** ان يكون النبي صلعم  
انما **تقرر** كقوله بالادلة القطعية وذلك كما خبر الاحاد في نفي التوبة وما

1957

Copyrighted by King Fahd University